على السلام القائم على الاغتصاب والمبني على العدوان، ولكن نتكلم على السلام القائم على العدل»، وهذا النوع من السلام «لا بد ان يعيد حقوق عرب فلسطين»، ويتم ذلك بالعودة الى ميثاق الامم المتحدة وقرارتها. و«اذا طبق الميثاق على قضية فلسطين... فان شعب فلسطين يجب ان يعود الى بلاده، ويجب ان يسترد سيادته»[٥٨].

وحول هذه النقطة، كان رأي سوريا، كما صيغ بأقرب الصيغ الى الاعتدال، وكما ورد في رد وزارة الخارجية السورية على مذكرة شفهية تلقتها من الولايات المتحدة الأميركية «إن السلام الذي نرمي إليه ونكافح من أجله هو السلام القائم على العدل واسترداد حق الشعب العربي في أرضه وحريته المطلقة في التخلص من جميع آثار التجزئة والتخلف ومختلف صور الاستعمار القديم والجديد في الوطن العربي»[٥٩]. وكانت الأدبيات البعثية، كما يمكن ان نلاحظ، مثلاً، في هذه الفقرة، تتحدث عن الشعب العربي باطلاقه وعن حقوقه في فلسطين، لا عن شعب فلسطين بالذات.

مثل هذه الشروط للسلام من الجانب العربي المعرّض للعدوان، عرضت في الوقت الذي كانت اسرائيل قد اتمت استعداداتها لشن الحرب ورأت ان ميزان القوى يسمح لها بكسبها وبتصفية حساباتها مع كل من مصر وسوريا. ولذلك، فإن عرض هذه الشروط، سواء من جانب مصر أو من جانب سوريا، لم يكن المقصود منه اكثر من مواجهة دعاية اسرائيل واظهارها بمظهر المعتدي. اما ابواب الأمل بتحقيق تهدئة، فانها كانت قد سُدّت تماماً. وما كان المصريون، أو السوريون، يجهلون ذلك، ولكن حتى لو رغبوا في التسوية لم يكن بمقدورهم، بدورهم، ان يقبلوا شروط اسرائيل، فكيف وقد كان الحماس للحرب قد اصبح طاغياً، الى حد اجتذب إليه حتى أحكم القادة!.

مصالحة على طبول الحرب

كان الأردن، حتى أواخر أيار (مايو) ١٩٦٧، البلد العربي المعني الوحيد الذي يتجنب حكامه الادلاء بتصريحات تستفز اسرائيل. وكانت علاقات الأردن تشهد احدى ذرى تأزمها مع كل من منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ومصر. وقد احتدمت خلافات الأردن مع هذه الأطراف لأسباب عديدة متراكمة بحيث بدا من الصعوبة بمكان الامل بتسويتها.

غير أن المعنيين بشؤون الاستعداد لمواجهة اسرائيل عسكرياً، سواء فكروا، حقاً، كما ذكر فيما بعد، بالبدء بالهجوم او توقعوا التصدي لهجوم اسرائيل، ما كانوا يجهلون أهمية الجبهة الأردنية. ومن هنا، وعلى الرغم من شدة الحرب الكلامية التي كانت تتبادلها الأطراف المتنابذة ومن المشاحنات العملية، لم يتوقف عبد الناصر عن محاولات الضغط على الأردن للانضمام إلى الاتفاق المصري ـ السوري في مواجهة اسرائيل. والحقيقة ان الملك حسين ظل حذراً حتى الأيام الأخيرة، وما كان حذره نابعاً من شدة الخلافات القائمة بينه وبين معسكر الدول ذات الأنظمة الوطنية التقدمية، بل هو حذر مزمن وسم سلوك النظام الأردني بكامله، منذ نشأته، وجعله يتجنب، في كل الأوقات والاحوال، التحرش باسرائيل او اعطاءها الذرائع للتحرش به.

ومع افتقار النظام الأردني، اذاً، للحماس الذي يؤثر في سلوك قيادتي النظام المصري ـ والسوري بشأن مسائل الحرب والسلام، فإن الضغوط التي اشتدت عليه، وكان أخطرها